تأثيرات أمن الطاقة على الصراع الدولي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

The effects of energy security on the international conflict in the .eastern Mediterranean region

عويبر عيسى[1]،

[1] .جامعة محمد لمين دباغين بسطيف 2 – الجزائر.

a.aouiber@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/15 تاريخ القبول: 2023/12/09 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

فتحت اكتشافات مصادر جديدة للطاقة (الغاز الطبيعي) في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بداية من العقد الأخير من القرن العشرين الباب واسعا أمام صراعا جديدا بين الدول المطلة على البحر، كمصر وفلسطين ولبنان وتركيا وقبرص والكيان الاسرائيلي، وأثارت تلك الاكتشافات ذات الاحتياطات المهمة من الغاز الطبيعي صراعا بين دوله حول احقيتها في استغلال تلك الحقول لصالحها. عبرت عنه تفاعلات صراعية وصلت لحد القيام بالتهديدات العسكرية المحدودة بين دوله. لكن هذا الخيار العسكري الصدامي لم يلقى مساندة من قبل القوى الاقليمية المركزية كالاتحاد الاوربي، مما دفع دول المنطقة الى تفضيل خيار التعاون والحلول السلمية.

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة – الغاز الطبيعي– الصراع الدولي –شرق البحر الأبيض المتوسط–

Abstract:

The discoveries of new sources of energy (natural gas) in the eastern Mediterranean region, beginning in the last decade of the twentieth century, opened the door wide to a new conflict between the countries bordering the sea, such as Egypt, Palestine, Lebanon, Turkey, Cyprus and the Israeli entity, and those discoveries with important reserves of natural gas sparked A conflict between countries over their right to exploit these fields for their benefit. It was expressed in conflictual interactions that reached the point of making limited military threats between his countries. However, this

confrontational military option was not supported by the central regional powers such as the European Union, which prompted the countries of the region to prefer the option of cooperation and peaceful solutions.
Keywords: Energy security - natural gas - international conflict - the eastern Mediterranean -

المؤلف المرسل: عيسى عويبر، **الإيميل**: aouiber2020@gmail.com

– مقدمـة:

من أجل تتبع مسارات أمن الطاقة وتأثيراتها على الصراع الدولي وفرص التعاون الدولي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط يمكن طرح المشكلة البحثية التالية:

ماهي تأثيرات أمن الطاقة على الصراع الدولي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط؟

وتثير هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- **كيف أثرت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على تأجيج التفاعلات الصراعية بين دول المنطقة؟**
- **ما هي فرص تحول صراعات شرق المتوسط حول الطاقة إلى تفاعلات تعاونية؟**
- **ما هو تأثير استراتيجيات القوى الدولية المركزية الكبرى على أمن الطاقة في شرق المتوسط؟**

وللإجابة عن أسئلة الدراسة السابقة يمكن اعتماد الخطة التالية:

- **01–** إطار نظري ومفهومي للدراسة.
- **02–** تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على تأجيج التفاعلات الصراعية بين دول المنطقة.
- **03–** فرص تحول الصراعات على الطاقة في أتجاه تفاعلات تعاونية.
- **04–** تأثير استراتيجيات القوى الدولية المركزية الكبرى على أمن الطاقة في شرق المتوسط.
- **خاتمة واستنتاجات.**

01- إطار نظري ومفهومي للدراسة.

يرتكز الاطار النظري والمفهومي للدراسة على تحديد مفاهيم، أمن الطاقة، في اطار المفهوم الواسع للأمن، وتوضيح أهمية أمن الطاقة ومصادرها في إطار النظريات الكبرى للعلاقات الدولية.

1.1. مفهوم أمن الطاقة:

يعتبر رئيس الوزراء الإنجليزي "وينستون تشرشل" أول من عرف أمن الطاقة باعتباره " التنوع ولا شيء إلا التنوع"، ويختلف مفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول المصدرة لها، عن الدول المستوردة[1]، كما يختلف عن التفسيرات المؤسساتية الدولية المرتبطة به، وهو ما يتم استعراضه في الفقرات التالية:

1.1.1. **منتجي ومصدري الطاقة:** يعرف أمن الطاقة بالنسبة للدول المنتجة، من خلال ضمان العائدات المالية من مبيعات الطاقة، فضلا عن ضمان استمرار الحصول على استثمارات ورؤوس أموال لتوظيفها في مشاريع التنقيب عن مصادر الطاقة الأولية، وهو ما يساعدها على تغذية ميزانيتها العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني أن أمن الطاقة يتمثل في استمرار عملية انتاج النفط والغاز، وعرضها للبيع بأسعار جيدة من منظور مصالح تلك الدول المنتجة والمصدرة.

2.1.1 **الدول المستوردة(المستهلكة):** وينصرف أمن الطاقة في منظور الدول المستهلكة للطاقة إلى:

- الطلب المتزايد على النفط مقابل تقلص في العرض والاحتياطات.
- التهديدات السياسية الناجمة عن الاضطرابات التي تشهدها مناطق الامدادات الطاقوية خاصة في منطقة الشرق الاوسط وشرق المتوسط.
- التغيرات المناخية العالمية ممثلة في الكوارث الطبيعية والخلل أو الضرر الذي يلحق العملية الانتاجية ، أما البعد الثاني فيتمثل في الاحتباس الحراري وما يشكله من تهديد للموارد الطبيعية من تقلص ونضوب في ظل الطلب المتزايد عليه من قبل الدول الصناعية.

3.1.1. المنظور المؤسساتي: إن الاختلاف في المهددات بين الطاقة بين المنتجين و المستهلكين انعكس على تعريف أمن الطاقة، فمثلا عرفه البنك الدولي بأنه قدرة الدول على استمرار انتاج واستهلاك الطاقة

1. مصطفى علوي سيف، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع.204، أفريل 2016، ص.7.

بتكلفة مناسبة، لتسهيل وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، بهدف خفض وتقليل معدلات الفقر، ورفع مستويات معيشة الأفراد، عبر الانفتاح على خدمات جديدة للطاقة[2]. أما الوكالة الدولية للطاقة فقد عرفت أمن الطاقة بأنه التدفق المستمر لمصادر الطاقة، بأسعار مقبولة ومناسبة، وذلك على المدى القصير والطويل، فيرتكز على الاستمرارية والاستثمارات في مجال الحصول على الطاقة بهدف توفير متطلبات التنمية الاقتصادية والبيئية[3].

4.1.1. التعريفات النظرية لأمن الطاقة:

يستمر الاختلاف بالنسبة للمنظورات النظرية لدى مدارس العلاقات الدولية حول مفهوم أمن الطاقة تبعا للخلاف الحاصل بالنسبة للمنظور المؤسساتي كالمدرسة الواقعية والليبرالية.

- **المدرسة الواقعية:**

على الرغم من تركيز المدرسة الواقعية على مفهوم القوة المادية كأساس لإدارة علاقة الدولة مع الخارج، فإنها اهتمت أيضا ببعض الجوانب الأخرى من القوة الناعمة لا سيما السيطرة على مصادر الطاقة، وذلك في محاولة لاستخدام الموارد الطبيعية في زيادة قوة الدولة، كما أنه تؤدي دور الوسيط من أجل زيادة مخرجات القوة الصلبة.

- **المدرسة الليبرالية:**

وبما أن المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية قد ارتكزت بشكل أساسي على عدم الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، أو بين الجوانب السياسية والاقتصادية. فإن ذلك قد انعكس بوضوح في رؤيتها للتعامل مع قضية الطاقة باعتبارها مجالا للتقاطع بين العلاقات الدولية والنظريات والجوانب الاقتصادية.

وأخيرا يمكن اعتبار التعريف التالي اختصارا لمجمل التعريفات السابقة التي تعرضت لمفهوم أمن الطاقة، وهو التعريف الأشمل و الأكثر قبولاً على الصعيد الدولي، المتمثل في " **توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع**"، حيث يركز هذا التعريف على جانب العرض[4].

2.1. منطقة شرق البحر المتوسط:

[2] . Energy Security Issues, The world Bank Group, December 5, 2005, p 3.

3 . Kocaslan Gelengul, International Energy Security Indicators & Turkey's Energy Security Risk Score, International Journal of Energy Economics & Policy, Vol.4, No.4,2014, p 736.

[4]. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض، 2014 ، ص .52.

وهي ذلك الجزء من البحر الأبيض المتوسط، المقابل لشواطئ ست دول وهي: تركيا وقبرص، ولبنان ومصر، السلطة الفلسطينية والكيان الاسرائيلي[5]. وسوريا.

خريطة توضح الحدود البحرية لمنطقة الشرق الأوسط وأهم حقول الغاز في المنطقة.

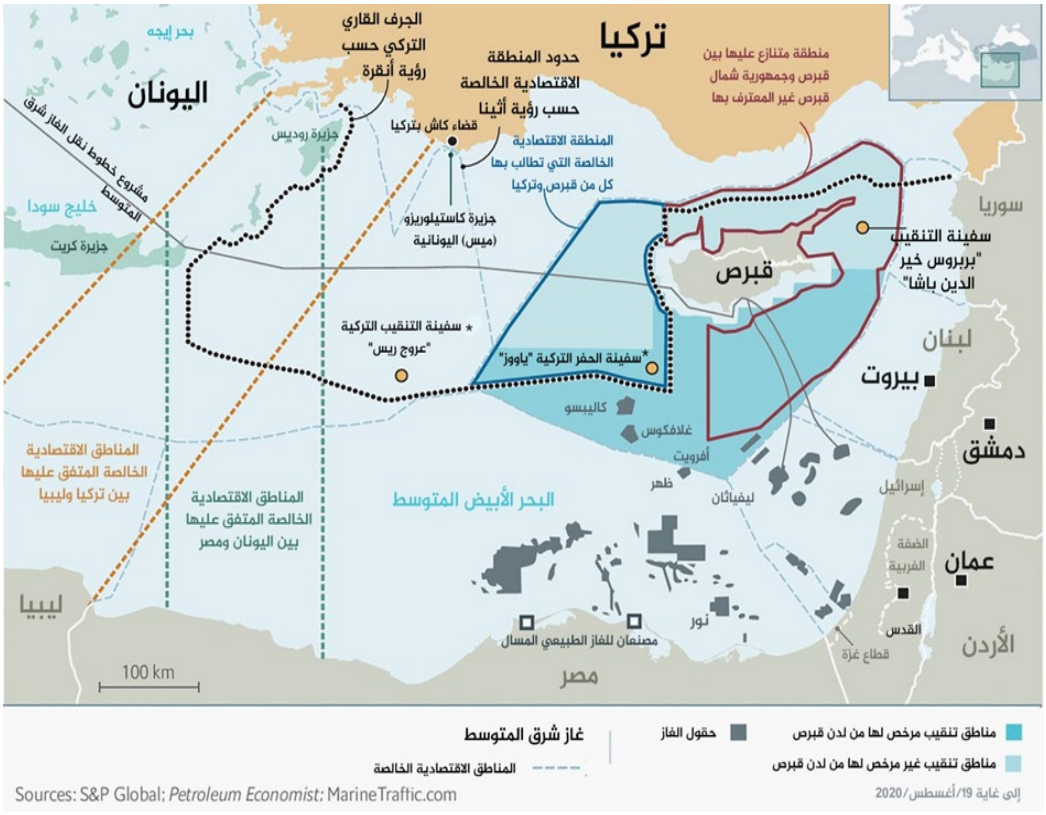

المصدر: أنجزتها مجلة ذي إيكونوميست (The Economist) البريطانية، ونشرتها ضمن تقرير لها بعنوان "الخلاف بين تركيا واليونان يذكي التوتر في شرق البحر المتوسط."

01. 03. اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط:

5. جهاد عودة، مدخل للصراع الدولي والاقليمي في شرق البحر الابيض المتوسط، على الرابط التالي:
http//www.gehadauda.com/wp-content/uploads

شهدت منطقة حوض شرق البحر المتوسط اكتشاف عدد وافر من حقول الغاز الطبيعي منذ عام 2000م وحتى الوقت الراهن، تتسم بقدر كبير من الأهمية لكونها تتضمن احتياطات استراتيجية ضخمة وصلت وفقا لتقديرات هيئة المسوح الجيولوجية الأمريكية إلى ما يقارب من 122 تريليون قدم مكعب من الغاز[6]. وقد كانت أهم الاكتشافات كالتالي:

بدأت طفرة الغاز في البحر الأبيض المتوسط باكتشاف حقلي نوا (Noa 1999)وماري –بي Mari -b (2000) قبالة سواحل إسرائيل. كانت الاكتشافات المبكرة متواضعة، ولكنها مهدت الطريق لاستكشافات واسعة النطاق. جاء الاختراق مع اكتشاف (280) مليار متر مكعب من الغاز في حقل تمار(Tamar) الإسرائيلي (2009)، تلاه اكتشاف حقل ليفياثان(Leviathan) للغاز (2010)، وهو أكبر اكتشاف في أعماق البحار خلال العقد، بطاقة تقديرية تبلغ (510) مليار متر مكعب. في عام 2011، أعلنت شركة نوبل للطاقة(Noble Energy)أنها اكتشفت بلوك 12 في قبرص، على بعد حوالي 30 كم شمال غرب حقل ليفياثان. إن أكبر اكتشاف حتى الآن هو حقل زوهر(Zohr)العملاق في مصر (2015)، ويُقدر أنه يحتوي على (845) مليار متر مكعب من الغاز .أما أحدث الاكتشافات، فهو حقل كاليبسو (Calypso 2018)و غلاوكوس Glaucus- (2019)[7] . وهذه الاكتشافات رفعت من مكانة شرق المتوسط كأغني مناطق العالم احتواء علي الغاز الطبيعي، إذ تم وصفها من قبل العديد من الباحثين والمحللين بـ" **الخليج الجديد**".

وتتعدد الشركات العاملة في إطار عمليات التنقيب والاستكشاف عن الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط. وتتلخص في ست شركات رئيسية، لكن تظل كل من نوبل إنيرجي (Nobel Energy (NE)) الأمريكية، و ديليك جروب(Delek Group) الإسرائيلية هما أصحاب النصيب الأكبر من الهيمنة على العمليات.

2. تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على تأجيج التفاعلات الصراعية بين دول المنطقة.

6 . United states Geological survey, Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean, Central Energy Resources Science Center, Factsheet, March, 2010, pdf .

7 . تولغا ديميرول، Tolga Demirol ، Natural gas and geopolitics in the Eastern Mediterranean، HEINRICH BOLL STIFTUNG, 7 سبتمبر 2020، http://bit.ly/3ctnR7Z

ظلت مسألة استغلال الموارد الطبيعية بخاصة المواد الهيدروكربونية مسار للخلاف الدائم ، والمستمر في التفاعلات الدولية بخاصة في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، حيث تتعد الأطر القانونية الحاكمة لتلك التفاعلات، وتأثير تلك التفاعلات في شكلها القانوني وغير القانوني على أمن الطاقة في المنطقة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1.2. الأطر القانونية الحاكمة للتفاعلات الصراعية لدول المنطقة:

لعل ما زاد من تعقيد الأوضاع وتوتر العلاقات بين بلدان المنطقة بشأن تقاسم الموارد والمناطق البحرية، هو غياب إطار قانوني جامع مانع يحكم العلاقات فيما بينهم، ذلك فضلا عن الطبيعة الاسترشادية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م.

1.1.2. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982:

والذي تم التوقيع عليها في 10ديسمبر1982م، ودخلت حيز النفاذ في 16نوفمبر1994م بعد أن صدقت عليها 60 دولة. وتضمنت الاتفاقية تقسيم البحار إلى أربع مناطق رئيسية هي: البحر الإقليمي، ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة، ثم منطقة الجرف القاري، وأخيرا أعالي البحار.

فقد نصت الاتفاقية بشكل واضح على المبادئ العامة لاستغلال الموارد الطبيعية سواء الحية أو غير الحية الموجودة في المياه أو في القاع بما في ذلك من موارد هيدروكربونية ونفطية لكن تظل هذه الاتفاقية بكونها عامة ولا تلزم الدول إلا بالاتفاق على الالتزام بها.

2.1.2. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية القبرصية:

التي تم التوقيع عليها في 17فيفري 2013 بين الحكومتين المصرية والقبرصية، ودخلت حيز النفاذ في عام 2004 ، غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة كلا من الطرفين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية الإبلاغ والتشاور مع الطرف الآخر. وهو ما لم تلتزم قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع الكيان الاسرائيلي.

3.1.2. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – القبرصية:

وقعت الحكومة اللبنانية والقبرصية في 2007م اتفاقا لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، حيث ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 01 أو 06 الرجوع للطرف الأخر.

4.1.2. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية–الإسرائيلية:

قامت الحكومتان: الإسرائيلية، والقبرصية في 17 أكتوبر 2010 بالتوقيع على اتفاقية تحديد الحدود البحرية بينهما، لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بكل منهما.

2.2. تأثير التفاعلات الصراعية بين دول شرق المتوسط على أمن الطاقة في المنطقة:

بات راسخا لدى كافة أطراف الصراعات أنها صراعات ذات طبيعة مستعصية معنى أنها "غير قابلة للحل والتسوية النهائية" في المستقبل المنظور، صحيح أنها لم تصل لمرحلة الحروب إلا أن فرص تسويتها لا زالت صعبة. مما دفعهم إلى تبني نمط " **إدارة الصراع**" بدلا من " **تسوية الصراع**". وبالتالي فقد بات من المتوقع امتداد هذا النوع من الصراعات لفترة زمنية طويلة، لا سيما مع تراجع تقدم الحلول الفنية والقانونية، والاعتماد على الحلول و الوساطة السياسية والدبلوماسية، التي تتحكم فيها عوامل المصلحة بشكل أساسي.

فالعلاقات المتدهورة الناتجة عن عقود طويلة من الصراعات السياسية والحروب تقف حائلا دون تسوية صراعات الموارد. فقد حال عدم الاعتراف اللبناني بإسرائيل دون موافقة المسئولين اللبنانيين في خوض مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي كان من شأنها في حالة انعقادها أنً تسهل من عملية الإسراع في تسوية الصراع، وأيضا التاريخ الطويل من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وما أسفر عنه من تفاعلات عدائية في تعقيد المسيرة الفلسطينية في التنقيب عن الغاز في حقول " غزة مارين" قبالة سواحل قطاع غزة من خلال شركة " بي بي" البريطانية. كما أن العلاقات المتدهورة بين تركيا وقبرص أدت في الخلافات حول أحقية التنقيب في المناطق البحرية المتنازع عليها.

أما بالنسبة لدور القوى الدولية الكبرى في عمليات تسوية صراعات الغاز والمناطق البحرية، فيلاحظ حدوث تراجع ملحوظ في ذلك على الرغم من امتلاكهم الكثير من أوراق الضغط على أطراف تلك الصراعات. فالولايات

المتحدة برغم من علاقاتها الوثيقة ودعمها الدائم لإسرائيل لم تستطع إقناعها بالموافقة على أي من المقترحات التي قدمها مسئولوها بشأن تسوية الخلاف مع لبنان حول المثلث المتنازع عليه، علاوة على عدم قدرتها التأثير أيضا على الجانب الإسرائيلي فيما يخص الغاز الفلسطيني. كما أن الاتحاد الأوروبي لم يستخدم ورقة سعي تركيا للانضمام للاتحاد لإقناعها بوقف تصعيدها ضد قبرص واليونان. ذلك في الوقت الذي بدأت فيه روسيا في تقديم نفسها كبديل تلك القوى في المنطقة لا سيما بعد محاولة فتح مجال للتفاوض للتنقيب عن الغاز مع لبنان وفلسطين.

03. فرص تحول الصراعات على الطاقة في أتجاه تفاعلات تعاونية.

يبدو أن ثمة إدراك بات حاضرا لدى مختلف الأطراف الدولية الفاعلة في منطقة شرق البحر المتوسط، علاوة على العديد من الأطراف الخارجية بخاصة الجانب الأوروبي ، مفاده أن الاستفادة المثلى من الثروات الهيدروكربونية الهائلة الموجودة تحت سطح البحر في تلك المنطقة ، لن تتم إلا عبر الابتعاد عن النهج الصراعي، والميل نحو التعاون في محاولة لإيجاد صيغ مشتركة من شأنها أن تحقق مصلحة للكافة. وفي هذا الإطار، بدأت بعض الأطراف الدولية اتخاذ منحى جديدا.

1.3. فرص التحول في الصراع الاسرائيلي اللبناني:

يعد الصراع بين إسرائيل ولبنان على الغاز الطبيعي من أعتي وأشد الصراعات في منطقة شرق المتوسط، حيث يرجع ذلك لعدة أسباب:

أ- عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين لبنان واسرائيل، حيث إن لبنان لا تعترف بإسرائيل، وتعتبر الدولتان في حالة حرب دائمة ومستمرة. وبالتالي فإنه لا يوجد بينهم قنوات تواصل أو تفاوض مباشر مشترك. وهو ما قد دفع الجانب اللبناني للجوء إلى طرف ثالث سواء من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، أو حتى طرف دولي ثالث كالولايات المتحدة الأمريكية.

ب- إن الصراع بين إسرائيل ولبنان هو صراع على تعيين الحدود البحرية، وليس على حقول غاز بعينها، مما يجعل الخلاف أكثر اتساعا

ت- اكتشاف حقول غاز جديدة لا سيما حقل "كاريش 1 ،"والذي يقع بالقرب من الحدود الفاصلة بين المنطقتين الفاصلتين الخاصة بكل من إسرائيل ولبنان، حيث تقع أقرب نقطة منه على مسافة حوالي 4 كيلومتر من المنطقة اللبنانية، وأبعد نقطة على مسافة من 15 17 كيلومتر . وهو ما يشكل خطر على الثروات اللبنانية في حال بدء إسرائيل بأعمال الإنتاج لكونها يمكن أن تعتمد على الحفر الأفقي ، وشفط المواد الهيدروكربونية من داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان أو من جهة التأثير المباشر وغير المباشر باستنزاف مكامن نفطية قريبة أو متصلة بمكامن اللبنانية[8].

ث- إن إسرائيل غير موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، وبالتالي فلا يجوز مطالبتها بالالتزام بمعايير تعيين الحدود البحرية المتضمنة فيه. ومن ثم فإن الموقف الإسرائيلي بعدم الالتزام يعد سليما من الناحية القانونية[9].

وعلى الرغم من وجود خلافات مستمرة مستعصية بين الجانب الإسرائيلي ولبنان وصلت لمرحلة الحرب والتصعيد الدائم، إلا أن عام 2010 قد مثل الشرارة الأولى للصراع على الحدود البحرية، وذلك على خلفية قيام قبرص واسرائيل في 17 ديسمبر من عام 2010 بتوقيع على اتفاق ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، والذي دخل حيز النفاذ في 25 فيفري 2011 بعد التصديق عليه من قبل المجالس التشريعية في البلدين.

2.3. فرص التحول في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني:

يواجه قطاع الطاقة الفلسطيني إشكاليتين هيكليتين رئيسيتين هما كالتالي :

8. محمد شوقي عبد العال، اتفاق مسبق: ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص، المركز العربي للبحوث والدراسات، منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز علي الرابط التالي http://www.acrseg.org/14341 .

9. **المرجع نفسه.**

أ- الاعتماد الكامل على إسرائيل في عمليات توليد الطاقة، والتخطيط لها، علاوة على تسعيرها، فضلا عن عمليات تنمية وبناء البنية التحتية المستخدمة في توليدها.

ب- ارتفاع فاتورة ديون شركات الكهرباء الفلسطينية إلي إسرائيل بخاصة شركة الكهرباء الإسرائيلية التي تعد المورد الرئيسي، نتيجة عدم سداد المستهلكين، والفواتير الخاطئة، وسرقة التيار الكهربائي[10].

فإسرائيل ستستمر في منع السلطة الفلسطينية من الاستفادة من غاز الحقول البحرية الفلسطينية حتى تظل تتحكم في أحد أهم الملفات وهو " الطاقة"، فضلا عن أن تلك الثروة الهيدروكربونية من شأنها أن تدخل موارد اقتصادية مادية لخزينة السلطة تقدر بـ12 مليارا دولار وفقا للعديد من التقارير والتقديرات الدولية، وهو ما يمكن أن يمثل حلا لأزمة الديون الفلسطينية، وهو ما تسعى إسرائيل للحيلولة دون حدوثه.

3.3. فرص التحول في الصراع التركي القبرصي:

على الرغم من أن جذور الصراع بين تركيا وقبرص تمتد إلى عقود طويلة، إلا أن الصراع على المساحات المائية والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، بما تحتويه من مصادر للطاقة بخاصة الغاز الطبيعي يعد حديثا نسبيا، وهو ما يمكن تفسيره في إطار حداثة اكتشافات حقول الغاز الطبيعي، فضلا عن حداثة توقيع قبرص لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع البلدان المقابلة بخاصة مع كل من إسرائيل ومصر ولبنان.

ويمكن الإشارة إلي أربعة مصادر أساسية للصراع هم كالآتي:

أ- مشروعية اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية.

ب- الخلاف حول حدود الجرف القاري لتركيا.

ت- تداخل المناطق الاقتصادية بين قبرص اليونانية والتركية.

ث- المنافسة على محورية تصدير الطاقة.

وباعتباره صراعا ذا طبيعة دولية، فضلا عن كونه مسألة تهم العديد من القوى الدولية سواء التي تسعى لضخ استثمارات المنطقة أو التي ترى في غاز المتوسط فرصة حقيقية لتأمين مواردها المستقبلية من الغاز، فقد كان للقوى

[10] . Boersma Tim, Sachs Natan, Natural Gas Extraction in Tumultuous Times?, Foreign Policy atBrookings, Policy paper, No.36, February 2015, P 4.

الدولية الكبرى مواقف من الأزمة، إلا أن غالبيها قد ركز على حقوق السيادة لقبرص(قبرص الجنوبية) في عمليات التنقيب عن الغاز.

4. تأثير استراتيجيات القوى الدولية المركزية الكبرى على أمن الطاقة في شرق المتوسط.

لم تقتصر تداعيات اكتشافات الثروة الهيدروكربونية الهائلة في حوض شرق المتوسط على بلدان المنطقة فحسب، بل امتدت للقوي الدولية الكبرى صاحب ة الباع ، والخبرة الدولية في مجال الطاقة بخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي ، الذي تعاني بلدانه من قصور شديد في معادلة إنتاج مصادر الطاقة علي الصعيد العالمي، وبين كل من روسيا والولايات المتحدة اللتين تتنافسان علي توسيع دائرة نفوذهم في تلك المنطقة الملتهبة التي تعج بالصراعات ، والمصالح المتضاربة بين أطرافها. وقد أدى ذلك التباين في مصالح القوى الكبرى إلي تباين آخر في نمط تعامل كل طرف منهم مع ملف غاز شرق المتوسط. لكن ظل العامل المشترك بينهم هو سعيهم في التواجد المؤثر في حقول الغاز المكتشفة ، ومناطق الامتياز التي تقوم بلدان المنطقة بطرحها للمناقصات العالمية.

1.4. الاستراتيجية الأوروبية إزاء غاز شرق البحر المتوسط:-

باتت قضية الطاقة من أهم القضايا المحورية ليس للأوروبيين فحسب، وإنما لكافة دول العالم، لكن أهميتها تزايدت لدى أوروبا بخاصة مع الانخفاض المستمر في مساهمة القارة في معادلة الطاقة العالمية. واستعمال ورقة الطاقة من طرف روسيا ضد الدول الاوربية الداعمة لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، من أجل محاصرتها في دعمها الكبير لأوكرانيا، ولعل ذلك ما قد دفع المؤسسات الأوروبية الرسمية لإلقاء مزيد من الضوء على قضايا الطاقة. وقد دفع ذلك رئيس المفوضية الأوروبية الذي تم اختياره منذ عام 2014 " جان كلود جانكر" لتأسيس " **اتحاد للطاقة**"، تم صياغة أسسه فيما يسمي:-y Framework The for a Resilient Energy Union with a Forward "Policy،Looking Climate Change[11]

والتي تسعى لتحقيق خمسة أهداف أساسية كالتالي-:

[11] . Raines Thomas, Tomlinson Shane, **Europe's Energy Union: Foreign Policy Implications for Energy Security, climate and competitiveness,** Europe programme Energy, Environment & Resources, Chatham House, The Royal Institute of international Affairs, March 2016, P. 3.

أ. الأول: أمن الطاقة والتضامن والثقة .

ب. الثاني: إنشاء سوق أوروبية متكاملة للطاقة.

ت. الثالث: تحقيق كفاءة استخدام الطاقة للمساهمة في اعتدال الطلب.

ث. الرابع: اقتصاد خال من الكربون.

ج. الخامس: تعزيز سبل البحث والابتكار.

وكعادة القوى الدولية المؤثرة كان للاتحاد الأوروبي سياسة واضحة تجاه موارد الغاز المكتشفة حديثا في منطقة شرق البحر المتوسط، أسس مركزية كالتالي:

أ. الاكتشافات كفرصة لتنويع مصادر الحصول على الطاقة.

ب. المشاركة الفعالة في عمليات تنمية وتطوير حقول الغاز.

ت. دعم مشروعات تصدير الغاز الطبيعي المشتركة.

واجمالا يمكن تحليل المنهج الأوروبي في التعامل مع اكتشافات غاز شرق المتوسط ،كما يلي:

أ. أن غاز شرق المتوسط قد مثل فرصة محتملة للأوروبيين للتحرر من التبعية الروسية في مجال الغاز الطبيعي.

ث. اعتماد الجانب الأوروبي على خلق مساحة مصلحة مشتركة مع أطراف المنطقة، وهو مالم يتجل فقط في الخطوات العملية، وإنما التأكيد المستمر على مستوى التصريحات، وهو يعد عاملا نفسيا بالغ الأهمية لدى دول شرق المتوسط.

ج. عدم اهتمام الشركات الأوروبية بالغاز الإسرائيلي، والتركيز فقط على الغاز المصري والقبرصي، وترك الساحة الإسرائيلية للشركات الأمريكية والإسرائيلية في إطار عملية تقسيم من المتوقع أن تكون قد تمت سواء باتفاق مباشر أو حتى ضمني.

2.4. الاستراتيجية الروسية إزاء غاز شرق البحر المتوسط:-

فبعكس الاعتقاد السائد بأن روسيا غير مهتمة باكتشافات غاز شرق المتوسط، يبدو أن المسئولين الروس قد أدركوا أهمية تلك المنطقة، ليس فقط من أجل الغاز، وانما باعتبارها تمثل أهمية ذات طبيعة استراتيجية خاصة، وهو ما دفعهم خلال السنوات الأخيرة للانخراط في مشروعات الغاز علي كافة المستويات والأصعدة.

سعت روسيا بشكل مكثف خلال السنوات الماضية لتسلل داخل سوق الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، حيث يمكن الإشارة إلي مؤشرات هذا التسلل وهي كالتالي:

أ. شرعت روسيا منذ عام 2013 الدخول إلى سوق الغاز اللبناني والسوري.

ب. عقد اتفاقات مع السلطة الفلسطينية للتنقيب على الغاز في شرق المتوسط في حالة التوصل لاتفاق مع الجانب الاسرائيلي بعد 2014م.

ت. السعي الروسي المتواصل لعقد اتفاقات تعاون في مجال الاستثمارات في الغاز مع الجانب الاسرائيلي بعد 2012م.

واجمالا ، يمكن تلخيص محاولات التسلسل والاختراق الروسية لسوق الغاز الطبيعي بمنطقة حوض شرق البحر المتوسط فيما يلي :

أ. الأولي: الشمول، فالاختراقات الروسية لم تقتصر عل غاز دولة بعينها، فقد سعت روسيا من خلال تحركاتها لوضع موطئ قدم لها في كافة أسواق الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط باستثناء قبرص، وهو ما يمكن إرجاعه للعلاقات المميزة مع تركيا بخاصة في مجال الغاز الطبيعي.

ب. الثانية: دقة الاختيار، فلم تقدم روسيا على الاستثمار في كل الحقول التي تم اكتشافها، واختيارها مبني على عاملين رئيسين : يتمثل الأول في حجم الاحتياطي وقدرة الحقل على تصدير الغاز نحو أوروبا، وهو ما دفع المسئولين الروس لشراء نسبة في حقل ظهر الذي يعد من أكبر الحقول المصرية المكتشفة في البحر في المتوسط.

ت. الثالثة: التسلل وقت الأزمات السياسية، استطاعت روسيا استغلال حالة السيولة والأزمات السياسية المتلاحقة في إبرام اتفاقيات كان من شأنها أن تضعها في قلب مشهد الطاقة في منطقة شرق المتوسط. صحيح أن بعض تلك الاتفاقات لم تدخل حيز النفاذ نتيجة سيولة المشهد الإقليمي، إلا أنها في الوقت ذاته باتت مركز لتفاعلات الطاقة في المنطقة.

3.4. الاستراتيجية الأمريكية إزاء غاز شرق البحر المتوسط:-

يتحكم في الرؤية الأمريكية إزاء غاز شرق المتوسط، ثلاثة محددات رئيسية كالتالي :

أ. الغاز كمدخل لإقرار السلام في المنطقة والحفاظ على أمن إسرائيل .

ب. استخدام الغاز كأداة للتقريب بين حلفائها.

ت. تحقيق مكاسب ومصالح اقتصادية.

فمصادر الطاقة باتت تمثل دافعا حقيقيا لتحقيق السلام، وتقليل حدة التوتر بين بعض بلدان المنطقة، وهو ما تجلي في حالة العلاقات الإسرائيلية التركية. فحتى خلال فترة تجميد العلاقات بعد واقعة الاعتداء الإسرائيلي على السفينة " ما في مرمرة" في 2010 ،فإن الشركات التركية والإسرائيلية كانت تطرح ملف إنشاء خطوط أنابيب نقل الغاز، مما أدى دورا محفزا دائم أد.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال الإجابة على المشكلة ، والأسئلة الفرعية البحثية السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

أ. إن تزايد معدلات الطلب على الغاز الطبيعي في المنطقة قد دفع كافة دول المنطقة لاتخاذ خطوات جادة لزيادة إنتاجها واستفادتها. وهو ما تجلى بوضوح في حالة إسرائيل التي لم تكتف فقط بتأمين مواردها الداخلية، وإنما أيضا بدأت تخطو بجدية نحو التحول إلى مصدر للغاز، وكذلك قبرص التي باتت تحلم بأن تصبح "مركز للطاقة" بعد اكتشاف حقل " أفروديت"، فضلا عن التحركات المصرية للمزيد من الاكتشافات. وعلي صعيد البلدان قليلة الإنتاج مثل تركيا فقد خلقت لنفسها بالاعتماد علي موقعها الجغرافي أهمية استراتيجية كبرى ، حيث باتت ممر لعدد هائل من خطوط أنابيب الغاز والنفط من و إلي المنطقة.

ب. إن إسرائيل تعتبر من أكثر بلدان المنطقة تقدم في مجال تكنولوجيا التنقيب عن الغاز الطبيعي، وهو يعطيها ميز ة نسبية عن البلدان الأخرى التي في الغالب تعتمد بشكل كامل على الشركات الأجنبية.

ت. إن الإطار القانوني الذي يتم الاحتكام إليه فيما يخص عمليات تعيين وترسيم الحدود البحرية، وتقاسم الموارد بين بلدان المنطقة يتسم بـ" عدم الوضوح" أو بقدر كبير من " عدم الاكتمال". وذلك لعدة أسباب، من أبرزها : الطبيعة الاسترشادية غير الملزمة لاتفاقية الأمم لقانون البحار، وعدم توقيع بعض القوى الإقليمية المركزية بخاصة إسرائيل وتركيا على الاتفاقية ذاتها، غياب منظومة متكاملة من الاتفاقات الثنائية لتعيين الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط بخاصة بين مصر واسرائيل و بين مصر واليونان، وتركيا من جانب، وقبرص واليونان من جانب آخر. ذلك علاوة على عدم دخول بعضها حيز النفاذ نتيجة الخلافات السياسية الداخلية لا سيما الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص.

ث. عدم وجود رؤية واضحة ومتكاملة بشأن إدارة قطاع الطاقة في المنطقة سوى دولتين فقط، هم تركيا واسرائيل، أما باقي الدوار فتسير منظومة الطاقة بها بشكل عشوائي إلي حد بعيد، تتغير رؤيتها بتغيير الحكومات و النظم الحاكمة وتنظر أغلبها لعملية الحصول على مصادر سريعة دون وجود خطط واستراتيجيات طويلة المدى.

ج. أن غياب التماسك السياسي الداخلي يؤدي دورا سلبيا في المواجهات والصراعات الخارجية بخصوص الموارد والمناطق البحرية. وقد تجلى ذلك في حالات كل من لبنان حيث أخرت الانشقاقات السياسية عمليات الكشف عن الغاز ومن ثم أضعف الموقف اللبناني في الصراع مع إسرائيل، وفلسطين لا سيما اتساع نطاق الصراع الداخلي بين حركتي فتح وحماس، وبدرجة أقل نسبيا في الحالة القبرصية نتيجة الدعم الخارجي الواسع بخاصة الأوروبي.

ح. أن اكتشافات الغاز الضخمة في منطقة شرق المتوسط أضحت محور اهتمام كافة القوى الدولية الكبرى بخاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي. حيث أصبح ينظر للمنطقة باعتبارها مستقبل إنتاج الغاز في العالم.

خ. أن دوافع القوى الدولية للاهتمام بغاز المنطقة متباينة إلي حد بعيد، فبينما يريد الاتحاد الأوروبي فيه فرصة حقيقة لضمان أمنها من الطاقة عبر تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، فإن كلا من روسيا والولايات المتحدة تركز بصورة أكبر على الشق السياسي بدرجة أكبر من الاقتصادي.

د. أن معادلة التنقيب والكشف عن الغاز قد اختلفت خلال السنوات الأخيرة، فلم تعد الشركات الأمريكية والأوروبية فقط هي المسيطرة على سوق الغاز، بل بدأت روسيا في التوغل بشكل تدريجي في المنطقة.

ذ. تبني بعض الأطراف بخاصة إسرائيل نمط التعاون متعدد المسارات والمحاور في مجال الغاز، وصل الأمر لقيام السلطات الإسرائيلية للدخول في تفاوض مع أطراف متصارعة. ففي ذلك الوقت تدخلت اسرائيل في مفاوضات مع تركيا لإنشاء خط للغاز، فقد انخرطت أيضا في مفاوضات مع إسرائيل وخصومها الإقليمين : قبرص ، واليونان برعاية أوروبية. ويحسب للجانب الإسرائيلي قدرته على تحقيق التوازن والاستفادة من الخلاف بين تلك الأطراف.